

على الفرض النازل الى الثاني وانسب المرعي الى المجموع وخذ من هذه النسبة من جميع فروض الكلف الثاني فما كان فكانت اشتراؤه اجنين من جميع اصحاب الجوز الكلف الثاني على ما تقدم فنسبة الاثنين الى الخمسة خمسان فكان اجنيا قد اشترى ستة قواريط من اصحاب الكلف الثاني فكان كل منهم قد باع خمس حصة فحتمه الباقي له ثلاثة اجناس ونسبة الاثنين الى هذا الباقي ثلثان قوسم للمشتري ثلثي ما اشتراه فيكون له عشرة بحق المشتري والثلث للمرضين وكان له ثلاثة في هذا الكلف الثاني فيصير له ثلاثة عشر وجميع الماء خمسة وعشرين ونسبة الثلاثة عشر اليها خمسان وثلاثة اجناس خمس كما انها من الاصل وعلى هذا العمل تقيس غيره فتدبر وكن على بصيرة **وان كان مجرى المائتين مختلفا** فلا بد من معرفة مساحة النوازل من اصل النهر ليكون ماء القيراط الواحد من احد الكئين اللذين يجريانها مختلفا مساويا لماء القيراط الواحد من الكلف الاخر والافوا اعتبرنا فراديط المرعي والمرعي عليه من غير اعتبار مساحة النوازل من اصل النهر لحياتهما يكون ماء القيراط الواحد من احدهما ان يداو القص من ماء القيراط الواحد من الاخر فيحصل الحساب ويذهب المقصود لانه المقصود ان يبقى الماء على حاله من غير زيادة ولا نقصان **وايقنا** لو كان ماء الرامي جاريا الى داره من اصل النهر من غير ان ياراد ان يري ماءه على كلف مشترك قبل ان يصل ماء الكلف اليه لم يعلم ما يعطاه من ذلك الكلف من غير ان يفتقر مساحة النوازل وهذا لا يسلك فيه اذا عملت ذلك فلا يخلو اما ان يكون مسقط جريان النوازل متصفا بان يكون على سب واحد وما ان يكون مختلفا **فان كان** متصفا فاسمعه نوازل المائتين على حسب اشكالها وضع مساحتها على حدة فان كان ماء الرامي جاريا الى داره

غير مجرى الاول فان كان مجرى كلا المائتين من اصل النهر متصفا اذا ضربت فيه ان تنسب فرض الرامي الى مجموع فرضه وفرض من ربي عليه وتأخذ به هذه النسبة من جميع فروض الكلف الخارج منه هذا الماء المتزوج فما كان فكله اشتراه اجنين من جميع البشركا **امثاله** لو كان مشترك بين خمسة لاحد من المائتين والثاني لثلاثة والثالث اربعة والرابع خمسة والخامس ستة وفرضي صاحب القيراطين صاهه على صاحب الثلاثة وامتنح الماء وخرجا من كلف مشترك بين الثلاثة لاحدهم وهو صاحب الثلاثة في الكلف المتقدم سبعة والثاني ثلاثة والثالث خمسة فنسبة الاثنين المرعي الى الثلاثة المرعي عليه الاثنين المرعي الى المجموع خمسان فكان الرامي قد اشترى من جميع الشوكه ستة قواريط خمسين هذا الماء وكان كل منهم قوباع خمسين حقه فنسبة الخمسين القدر الباقى الى الثلاثة اجناس ثلثان فاعط الرامي ستة وثلثي ستة فيكون له عشرة فيصير جميع الماء خمسة وعشرين ونسبة العشرة اليها خمسان وعلى هذا العمل يقاس تنبيه اذا كان لصاحب القيراطين في الكلف الاول الثلاثة التي هي في الكلف الثاني واراد ان ياخذ ماله في الثاني من الاول فالظن فيه ان تنسب ماله في الثاني الى جميع فروضه وتأخذ به النسبة من الفرض النازل الى الكلف الثاني فما كان فكانت اشتراؤه من صاحب هذا الفرض النازل في هذه المسئلة نسبة الثلاثة الى الخمسة خمس فكانت اشترى من صاحب الثلاثة ثلاثة اجناس قواريطه الباقي بعد هذا البيع المفروض قيراطان وخمسان ونسبة الثلاثة اجناس قيراط اليه **ويصح** قوسم المشتري ايضا ربع ما اشتراه فيكون للمشتري ثلاثة وربع بكل الحقيقتين ويصير جميع الماء خمسة وعشرين ونسبة الثلاثة والرابع الى هذا المجموع عشرة وثلاثة اجناس وعشرون كما انها من الاصل كذلك تنبيه اخر فكيف المتقدم اذا اراد ان ياخذ ماله في الاول من الثاني فاقم فرضه

قوله في ما تقدم اي في اصل الصا طع غير ان الرامي هو ذلك ان يري ماءه عليه وهذا له ثلثة قواريط فيمن الكلف الثاني

المراد بالاصطفا ما لم يكن الكلف الاول من القيراطين مع الثلثة اجناس في الفرض النازل الى الكلف الثاني فلا يرب عليه او هو قوله من احد الكئين اي من مائة من الكئين وكان في مائة من الكئين الاخر والاولى القيراط الواحد من احد الكئين يمكن ان يكون مساويا لماء القيراط الواحد من الكلف الاخر او ازيد او اقل منه

نسخة
هذا الفرض النازل الى الثاني وانسب المرعي الى المجموع وخذ من هذه النسبة من جميع فروض الكلف الثاني فما كان فكانت اشتراؤه اجنين من جميع اصحاب الجوز الكلف الثاني على ما تقدم فنسبة الاثنين الى الخمسة خمسان فكان اجنيا قد اشترى ستة قواريط من اصحاب الكلف الثاني فكان كل منهم قد باع خمس حصة فحتمه الباقي له ثلاثة اجناس ونسبة الاثنين الى هذا الباقي ثلثان قوسم للمشتري ثلثي ما اشتراه فيكون له عشرة بحق المشتري والثلث للمرضين وكان له ثلاثة في هذا الكلف الثاني فيصير له ثلاثة عشر وجميع الماء خمسة وعشرين ونسبة الثلاثة عشر اليها خمسان وثلاثة اجناس خمس كما انها من الاصل وعلى هذا العمل تقيس غيره فتدبر وكن على بصيرة وان كان مجرى المائتين مختلفا فلا بد من معرفة مساحة النوازل من اصل النهر ليكون ماء القيراط الواحد من احد الكئين اللذين يجريانها مختلفا مساويا لماء القيراط الواحد من الكلف الاخر والافوا اعتبرنا فراديط المرعي والمرعي عليه من غير اعتبار مساحة النوازل من اصل النهر لحياتهما يكون ماء القيراط الواحد من احدهما ان يداو القص من ماء القيراط الواحد من الاخر فيحصل الحساب ويذهب المقصود لانه المقصود ان يبقى الماء على حاله من غير زيادة ولا نقصان وايقنا لو كان ماء الرامي جاريا الى داره من اصل النهر من غير ان ياراد ان يري ماءه على كلف مشترك قبل ان يصل ماء الكلف اليه لم يعلم ما يعطاه من ذلك الكلف من غير ان يفتقر مساحة النوازل وهذا لا يسلك فيه اذا عملت ذلك فلا يخلو اما ان يكون مسقط جريان النوازل متصفا بان يكون على سب واحد وما ان يكون مختلفا فان كان متصفا فاسمعه نوازل المائتين على حسب اشكالها وضع مساحتها على حدة فان كان ماء الرامي جاريا الى داره

على الفرض
نسخة